كي بي ام جي
منطقة رقم ٢٥ الطريق الدائري الثالث
شارع ٢٣٠
مبنى ٢٤٦
ص.ب.: ٤٤٧٣، الدوحة
دولة قطر
تليفون : ٤٤٥٧ ٦٤٤٤ ٩٧٤+
فاكس : ٤٤٣٦ ٧٤١١ ٩٧٤+
الموقع الإلكتروني : home.kpmg/qa

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى السادة أعضاء مجلس الإدارة

مؤسسة راف

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لمؤسسة راف ("المؤسسة") والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وبيان الأنشطة والفائض المتراكم والتغيرات في حقوق المؤسسة والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات، التي تشتمل على ملخص للسياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التفسيرية الأخرى.

برأينا، إن البيانات المالية تظهر بصورة عادلة، من كافة الجوانب الجوهرية، المركز المالي للمؤسسة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق. قمنا بمزيد من التوضيح لمسؤوليتنا وفقا لتلك المعايير في الجزء الخاص بمسؤوليات المدقق عن تدقيق البيانات المالية في هذا التقرير. إننا مستقلون عن المؤسسة وفقا لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بأعمال التدقيق التي نقوم بها على البيانات المالية في دولة قطر وقد اوفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لتلك المتطلبات الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين. إننا نرى أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتكوين أساس سليم للرأي الذي توصلنا إليه.

كي بي إم جي فرع قطر، مسجلة لدى وزارة التجارة والصناعة في دولة قطر بصفتها شركة عضو في شبكة مجموعة الشركات الأعضاء المستقلة المنتسبة إلى كي بي إم جي التعاونية الدولية ("كي بي إم جي الدولية")، وهي شركة انجليزية. يشكل اسم شركة كي بي إم جي وشعارها علامات تجارية مسجلة لشركة كي بي إم جي التعاونية الدولية ("كي بي إم جي الدولية")

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وعن أنظمة الرقابة الداخلية التي تحدد الإدارة أنها ضرورية للتمكن من إعداد البيانات المالية الخالية من أية معلومات جوهرية خاطئة سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المؤسسة على مواصلة أعمالها وفقا لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح، كلما كان ذلك ممكنا، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام أساس المحاسبة وفقا لمبدأ الاستمرارية ما لم ترغب الإدارة إما في تصفية المؤسسة أو إيقاف عملياتها أو لم يكن لديها بديل واقعي خلافا للقيام بذلك.

مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو تأكيد على مستوى عال، ولكن لا يضمن أن عملية التدقيق التي تتم وفقا للمعايير الدولية للتدقيق ستكشف دائما عن أخطاء جوهرية عندما تكون موجودة. يمكن أن تنشأ الأخطاء عن غش أو خطأ، وتعتبر هامة إذا كان من الممكن، بشكل فردي أو جماعي، أن يتوقع بشكل معقول أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نمارس حكما مهنيا ونبقى على الشكوك المهنية في جميع أعمال التدقيق. كما إننا نقوم بـ:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتكوين أساس لرأينا. إن خطر عدم اكتشاف أية أخطاء جوهرية ناتجة عن غش هو أعلى من تلك الناتجة عن خطأ، نظرا لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ وتزوير، أو حذف متعمد أو محاولات تشويه، أو تجاوز للرقابة الداخلية.

- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمؤسسة.

- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات الصلة التي اتخذتها الإدارة

- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية من الكيانات أو الأنشطة التجارية داخل المؤسسة لإبداء الرأي حول البيانات المالية. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف على إجراء أعمال التدقيق للمؤسسة. وسنظل نحن المسؤولون الوحيدون عن رأينا حول التدقيق.

- تقييم العرض العام للبيانات المالية وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بالطريقة التي تحقق العرض العادل.

نتواصل مع الإدارة فيما يتعلق، ضمن أمور أخرى، بالنطاق المخطط للتدقيق وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي وجه من أوجه القصور المهمة في الرقابة الداخلية التي نحددها أثناء قيامنا بالتدقيق.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وفقًا لمتطلبات القانون ، فإننا نفيد أيضًا بما يلي:

(أ) لقد حصلنا على جميع المعلومات والإيضاحات التي اعتبرنا أنها ضرورية لأغراض التدقيق.

(ب) تحتفظ المؤسسة بسجلات محاسبية منتظمة وتتفق بياناتها المالية مع تلك السجلات.

(ج) لم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات لقانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٤ او لبنود النظام الأساسي للمؤسسة والتعديلات عليه خلال السنة يمكن أن يكون لها أثر جوهري على المركز المالي للمؤسسة او ادئها كما فى وللسنة المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

١٠ ابريل ٢٠٢٣
الدوحة
دولة قطر

يعقوب حبيقة
كي بي ام جي
سجل مراقب الحسابات القطري رقم (٢٨٩)